

خلال كلمته بمنتهى الاستثمار الكويتي - الصيني الأول

الحجرف: الكويت تستثمر 100 مليار دولار بمشاريع تنموية حتى 2035

60 مليار دولار استثمارها في التكنولوجيا والطاقة والإنشاءات في السنوات الماضية

يستفيد منها، مؤكدا ضرورة توفير سبل توطيد العلاقات الكويتية - الصينية واتاحة الفرصة للصين في المشاركة بفاعلية في المشاريع التنموية بالكويت ضمن رؤية (كويت 2035).

وتذكر الهاشل ان رقابة وتعليمات بنك الكويت المركزي على البنوك والمصارف الكويتية «مرنة»، مشيرة الى إمكانية التمويل المشترك للمشاريع وأنه سيق أن تم هذا النوع من المشاريع التي نفذت ومنها مشاريع مؤسسة البترول الكويتية.

وقدم عرضا مرئيا تناول خلاله أوضاع القطاع المصرفي الكويتي وتطابق القوة فيه وقدرته على تمويل المشاريع التنموية، مؤكدا متانة وصلابة هذا القطاع واستعداده لتمويل المشروعات المختلفة في حالة وجود فرص مجدية.

منتدى الاستثمار الأول

الجدير بالذكر، أن منتدى الاستثمار الكويتي - الصيني الأول الذي يستمر يوما واحدا يناقش الفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت والموزعة على القطاعات التالية، وهي: قطاع الإنشاءات النفطية والإسكان والبنية التحتية وقطاع تكنولوجيا المعلومات. كما يناقش المنتدى جانبية السوق الكويتي في أوساط الأسواق الإقليمية والجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال وبيئة الاستثمار الأجنبية في ظل التطورات الأخيرة في البيئة الرقابية والتنظيمية في البلاد وانعكاس أثر القوانين الاقتصادية الحديثة على الاقتصاد الكويتي.

ويوزر مدينة شنغهاي حاليا وقد اقتصادي كويتي رفيع المستوى يترأسه د.نايف الحجرف ويضم سفير الكويت لدى الصين سميح حيات ومحافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل والرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوييان فيصل المدالج.

كما يضم الوفد العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الكويتية فارقو بستكي وكبار المسؤولين بالهيئة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ومساعد المدير العام لتطوير الأعمال ببيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر محمد يعقوب. ويضم الوفد كذلك نائب المدير العام لشؤون العمليات بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم، ورئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار د.يوسف العلي، إلى جانب نائب رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات خالد الكندري، ونائب المدير العام للإدارات والبرامج المساندة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي د.إيمان البدر، ورئيس اتحاد الشركات الاستثمارية بدر السبيعي.



نزار العدساني وعمران حيايت خلال إحدى جلسات المنتدى



د.نايف الحجرف مفتحا منتدى الاستثمار الكويتي - الصيني الأول

المشترك يساهم في رفع مستوى الرفاهية للشعبين وتعزيز سبل التقدم والتنمية المشتركة، داعيا الى حضور النسخة الثانية من المنتدى في الكويت عام 2020.

قطاع مصرفي قوي

من جهته، وصف محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل في كلمته المنتدى بالحدث الهام إذ يأتي بناء على توجيهات صاحب السمو الأمير لتوثيق وتوطيد العلاقات مع جمهورية الصين.

وأضاف ان الصين تملك الكثير من الخبرات والمعرفة والتجار الناجحة التي يمكن للقطاع الخاص الكويتي ان يتعاون

التجاري والاستثمار والابتكار والتعليم. ولفت الحجرف الى البرنامج التدريبي الجديد للهيئة العامة للاستثمار الكويتية للخريجين وبرنامج منح دراسية لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال وبرنامج توظيف في مجموعة البنك الدولي.

وأضاف ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقدم برامج دراسية مشابهة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي كذلك.

وتطوير الشراكة بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي

بين توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وأوضح الحجرف ان وجهتنا واضحة كما حددتها رؤية صاحب السمو الأمير لكويت جديدة بحلول عام 2035، بحيث نهدف الى أن نكون في طليعة منتهج الطاقة المتجددة والاستدامة والبنية التحتية ورأس المال البشري.

وأوضح ان البنية التحتية هي التي تحفز التنمية الاقتصادية وليست تنمية بذاتها، مبينا ان التطور الحقيقي هو النمو المستمر للثقافة والمجتمع وان التنمية الحقيقية هي نقل المعرفة من خلال التبادل

تطورا متسارعا في جميع القطاعات ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والإنشاء والإسكان، في ظل استثمار أكثر من 60 مليار دولار في هذه القطاعات خلال السنوات القليلة الماضية.

وأوضح انه من الآن وحتى عام 2023 سيتم الانتهاء من العديد من المشاريع، إذ تقوم الكويت حاليا بإنشاء أحد أكبر الموانئ البحرية في الشرق الأوسط (ميناء مبارك الكبير)، وإنشاء مبنى ركاب حديث وفريد من نوعه في مطار الكويت الدولي، وإنشاء مجمعات بتروكيماوية جديدة ومصافي نפט ومجمعات جديدة للطاقة المتجددة تجمع

الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى الصين انطلاقا من طموح زعمي البلدين وإيمانهما بقوة بضرورة تحقيق مستقبل أفضل للعلاقة المميزة بين البلدين.

مشاريع عملاقة

وسلط الحجرف بصفته رئيسا للهيئة العامة للاستثمار الكويتية أقدم صندوق سيادي في العالم، الضوء على دور مكتب الاستثمار الكويتي في شنغهاي لتعزيز الالتزام بالسوق الصيني، معربا عن تقديره لحكومة شنغهاي على دعمها ومساعدتها في هذا الصدد، وبين ان الكويت تشهد

الهائل: رقابة وتعليمات «المركزي» على البنوك الكويتية



مصرفي الكويتي صلب وقادر على تمويل المشروعات الكبيرة

انطلق أمس في مدينة شنغهاي الصينية منتدى الاستثمار الكويتي - الصيني الأول، والذي أقيم تحت رعاية حضور وزير المالية د.نايف فلاح الحجرف بتنظيم مشترك بين وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، وبمشاركة هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المشترك، ويهدف المنتدى الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية الكويتية - الصينية وبحث سبل تعزيزها، بحضور 200 ممثل عن الشركات الصينية التي تعمل في مجالات مختلفة.

دور القطاع الخاص

وفي هذا السياق، قال وزير المالية د.نايف الحجرف ان القطاع الخاص الكويتي يلعب دورا بارزا ورائدا في إعادة تشكيل الاقتصاد وتحقيق أهداف رؤية «كويت 2035»، مشيرا الى تمتعه بخبرة طويلة ومستقرة للغاية، مؤكدا ان إشراك القطاع الخاص في تنمية الدولة وتؤمن قدرته على العمل مع الشركات الصينية من أجل تلبية المصالح المشتركة.

وأكد الحجرف على ان الكويت تسعى لتسنيها ضمن المرتبة الثالثة على مستوى العالم عبر جميع المعايير التنموية والتنافسية، إضافة الى تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط واستبداله بمورد آخر وهو الإبداع والابتكار البشري، مشيرة الى استثمار أكثر من 100 مليار دولار في هذه البرامج التنموية حتى عام 2035، حيث تتمحور خطة التنمية الحكومية حول تطوير البنية التحتية والإنشاءات.

تعزيز العلاقات

وحول منتدى الاستثمار الكويتي الصيني الأول، أكد الحجرف على ان المنتدى يعتبر بمنزلة منصة لمناقشة البيئة الاستثمارية والفرص المتاحة أمام الشركات الكويتية والصينية في محاولة لتعزيز وتقوية العلاقة طويلة الأمد بين البلدين.

وأضاف بالقول: «نقوم بإطلاق أول منتدى للاستثمار الكويتي - الصيني الأول بعد يوم واحد من افتتاح مكتب الاستثمار الكويتي في شنغهاي»، معربا عن تهنئته لمسؤولي الهيئة باتخاذهم هذه الخطوة الاستراتيجية وإظهار اهتمام الكويت بالصين من مكتبتنا في شنغهاي.

وأعتبر الحجرف ان الكويت هي أول دولة توقع مبادرة الحزام والطريق إذ تحقق هذه المبادرة رؤية الكويت لتطوير مدينة الحرير التي تقع شمال البلاد ومشروع الجزر الخمس ما يبرز العلاقة القوية بين الكويت والصين.

وأشار يوم توقيع الكويت والصين يوم الأحد الماضي مذكرة تفاهم لبدء التعاون المشترك، حيث شهد يوليو الماضي زيارة صاحب السمو

العدساني: «البترو» تخطط لإنفاق 100 مليار دولار بخططها التوسعية

تخطط لإنفاق 100 مليار دولار لتنفيذ خططها التوسعية. كما استعرض العدساني المشاريع الرئيسية للمؤسسة للسنة المالية 2019/2018 حتى 2023/2022 ومنها مشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور ومشروع الزور المتكامل للكيماويات ومشاريع الحفر الواسعة ومرافق إنتاج للحقول الجوراسية ومرافق استيراد الغاز ومشروع مصفاة دم في سلطنة عمان. ورأى ان هذه المشاريع فرصة للاستثمار المباشر وغير المباشر للشركات العالمية والصينية.

العالمية، لاسيما الصينية منها، مبينا ان المؤسسة تنظر الى الصين كشريك مهم في المشاريع التنموية المستقبلية.

خطط المؤسسة

واستعرض العدساني خطط المؤسسة من السنة المالية 2019/2018 حتى 2023/2022، موضحا ان حصة مشاريع البحث والتطوير الحقل قد تستحوذ على نسبة 61% من الإنفاق الرأسمالي لـ 5 أعوام قادمة. وأوضح ان المؤسسة

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ان عدد المشاريع المستقبلية في قطاع النفط والغاز للمؤسسة كبير ضمن استراتيجية المؤسسة 2040، مضيفا ان المؤسسة تأمل في ان تشارك وتساهم الشركات

الصينية في تنفيذها. وأكد العدساني في كلمته بالجلسة الحوارية لمنتدى الاستثمار الكويتي الصيني الأول، ان استراتيجية مؤسسة البترول 2040 من شأنها أن تخلق الكثير من الفرص الاستثمارية للشركات

اقتصاديون: الصين «علاق اقتصادي» جاذب لرؤوس الأموال

الحرير لايزال في مرحلة الإعداد والتحضير. **تمويلات مشتركة**

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ماجد الجيل ان المنتدى يتوج الاتفاقيات التي تم توقيعها في يوليو الماضي لدى زيارة صاحب السمو الأمير للصين. وأكد استعداد الكويت ان تنفذها في إطار مساعي تحويل الكويت مركز مالي وتجاري ورؤية (كويت 2035). وذكر ان البنوك الكويتية تتواصل مع البنوك الصينية الكبيرة، لاسيما فيما يتعلق بالتجارة بين الدولتين، معربا عن تطلعه الى تعزيز هذا التعاون ومساهمة البنوك الصينية في المشاريع الكويتية ودخولها في تمويلات مشتركة مع البنوك الكويتية في هذا المجال، وقال عضو مجلس إدارة اتحاد أصحاب الفنادق الكويتي عبدالإله معرفي ان مناخ الاستثمار في الكويت مناخ جيد في ظل الاستقرار المالي والسياسي في الكويت، داعيا الشركات الصينية الى المساهمة في تنمية التعاون التجاري والاقتصادي والسياسي بين البلدين.

جعل (ميناء مبارك) ميناء نكيا، معربا عن أمه في تستمر مثل هذه اللقاءات لما لها من اثر وفائدة تعود بالنفع على البلدين.

علاقة إستراتيجية

ووصف الرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوييان فيصل المدالج علاقة الكويت بالصين بالعلاقة الاستراتيجية المتينة بحكم علاقتهما الدبلوماسية القديمة معيدا للأذهان ان الكويت اول دولة خليجية أسست علاقة دبلوماسية مع الصين واستثمرت في مشاريع تنمية فيها. ودعا المدالج الى تعزيز التفاعل بين القطاعات الحكومية والخاصة في البلدين ليشكل أرضية صلبة للعلاقة بينهما. وشدد على أهمية زيارة سمو الأمير لبيكين في يوليو الماضي واصفا إياها بنقطة انطلاق للعديد من المشاريع والتعاون ما بين الجهات الرسمية وغير رسمية. وذكر ان الجهاز الذي يترأسه سيكون له تعاون وثيق وسيدتح نقله نوعية على مستوى الكويت من جانب وعلاقتها مع الصين من جانب آخر، مبينا ان مشروع تطوير مدينة

الكويتي وهي مرحلة مهمة ومفصلية. **تشجيع القطاع الخاص**

بدوره، قال رئيس اتحاد شركات الاستثمار الكويتية بدر السبيعي ان الهدف الأساسي من هذا المنتدى هو تشجيع القطاع الخاص في تحقيق رؤية «كويت 2035»، منوها بالتجاوب الكبير من القطاعين الخاصين الكويتي والصيني للمشاركة في أعمال المنتدى، وأوضح ان توجه صاحب السمو الأمير بتعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين يمثل بعدا استراتيجيا إذ تعد الصين إحدى أكبر وأعظم الاقتصادات الصناعية والاقتصادية في العالم.

الموانئ الذكية من جهته، قال نائب رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات خالد الكندري ان المنتدى بحث كيفية وآلية وطرق الاستثمار في الكويت وفق المشاريع المطروحة ضمن رؤية «كويت 2035»، لاسيما مدينة الحرير ومشروع تطوير الجزر الكويتية. ودعا الى الاستفادة من تجربة الصين الناجحة وخبرتها في إدارة الموانئ الذكية واستغلالها في

الاحتياجات التمويلية الخليجية ستبأ حتى عام 2022

75 مليار دولار عجز

ميزانيات دول الخليج في 2019

محمود عيسى

المالي في السنوات السابقة. وتلجأ كل من قطر والبحرين بشكل شبه حصري الى الاقتراض فيما تعتمد الكويت وأبوظبي بصورة أكبر على أصولها المالية. وأشارت الوكالة إلى تحسن وضع العجز المجمع للحكومات المركزية الخليجية على نحو لافت، حيث يقدر أن يبلغ العجز الكلي لهذه الدول 75 مليار دولار في عام 2019، أو ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الرقم يقل بكثير عن المستويات التي سجلت في عام 2016 عندما بلغ العجز الكلي 190 مليار دولار أو 16% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الست. أما على الجانب السلبي، توقعت الوكالة بقاء صافي الدين لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفا حتى عام 2021، إلا اذا اتخذت أي إجراءات مهمة للدمج أو ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا حادا. وتتوقع ستاندرد آند بورز أن ينخفض متوسط صافي الأصول في دول التعاون من 130% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى 110% في عام 2021.

وقالت مجلة ميد إن أسعار النفط المرتفعة وتعديلات السياسات المالية سيساعدان على تقليص الاحتياجات المالية السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 2021. وأضافت ان وضع الدين الصافي لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي بدأ يتدهور بشكل ملحوظ عندما انخفضت أسعار النفط في عام 2015 ومن ثم بدأت تكاليف خدمة الديون تلتهم جانبا أكبر من الإيرادات المالية. ونقلت المجلة عن تقرير حديث صادر عن S&P Global والتصنيف الائتماني ان متطلبات التمويل السيادي لدول مجلس التعاون الخليجي بدأت تتراكم بمعدل أبطأ مما كان متوقعا ويقدر ان تبلغ 300 مليار دولار بين عامي 2018 و2021، مقارنة مع 450 مليار دولار بين عامي 2015 و2017. وعزا التقرير هذا الانخفاض في متطلبات التمويل إلى ارتفاع أسعار النفط واستجابة السياسات الحكومية للعجز

